الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يخسر 37 سنتا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 37 سنتا ليبلغ 52,37 دولارا مقابل 52,74 دولارا للبرميل وفقا لآخر سعر معلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف وسط آمال متزايدة باقتراب العرض والطلب من التوازن، وفي الوقت ذاته ارتفع عدد منصات الحفر النفطية الأميركية إلى أعلى مستوى في عامين بما يهدد عودة التوازن إلى الأسواق.

«كونستراكشن ويك»: تفتقر للصخب الإعلامي والأحداث الكبرى

الكويت تشهد طفرة على صعيد المشروعات الإنشائية

محمود عيسى

الكويت تشهد طفرة بالمشروعات الانشائية دون صخب اعلامي

2,6 مليار دولار قيمة عقود أبرمت في مارس الماضي

722 مشروعاً نشطاً بقيمة 71,5 مليار دينار

تحدثت شركة كونستراكشن ويك عما تحققه الكويت من تقدم مطرد على صعيد الانشاءات والمقاولات.

وقالت انه ربما لا تكون لديها احداث ضخمة تلوح في الأفق، على غرار فعاليات معرض اكسبو 2020 دبي وكأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر. وألمحت الى ما تحظى به مثل هذه المناسبات والاحداث الكبيرة المقبلة من الاستحواذ على حصة الأسد من العناوين الرئيسية في الوقت الحاضر، ولكن رغم الهدوء الذي نراه على الساحة الخارجية الكويتية، فإن صناع القرار في الكويت يعملون بجد لدعم قطاع البناء على المستوى المحلي، وقد عززوا في نفس الوقت موقفهم على الساحة الدولية.

فقد شهدت الكويت خلال الشهر الماضي ترسية مجموعة من العقود اولها مشروع بناء مدرج في مطار الكويت الدولي بقيمة 150 مليون دينار او نحو 492 مليون دولار، وثانيها خاص بحقل برقان النفطي المقرر تنفيذه وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء EPC بقيمة 1,3 مليار دولار، اما المشروع الثالث فهو مستشفى الولادة الجديد بتكلفة 250 مليون دينار او 817 مليون دولار. كما وقعت شركة كوريا الجنوبية للأراضي والإسكان الأسبوع الماضي عقدا بقيمة 12,5 مليون دينار او ما يوازي 41 مليون دولار لتخطيط وتصميم مدينة سعد العبد الله، وقد وصف وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات في الكويت ياسر ابل ابرام تلك الصفقة بانها نموذج الشراكة الناجحة والتعاون بين الدول.

واضافت الشركة على موقعها على الانترنت ان ما سبق ذكره ليس المثال الوحيد على استراتيجية البناء متعددة الأطراف والاماكن لدى الكويت.

فقد وافق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال الأسابيع الأخيرة، على قروض بقيمة 18 مليون دولار و37 مليون دولار و51 مليون دولار لتمويل مشروعات بناء وتعزيز البنية التحتية في سريلانكا، ولبنان، وتنزانيا، على التوالي.

وعلى صعيد متصل، قالت الشركة انه يبدو أن الجهود الحكومية لزيادة إنتاج النفط قد أثرت بالفعل على قطاع الانشاءات الكويتي، حيث كشفت الأبحاث التي نشرت قبل اقامة فعاليات «بيج 5 كويت 2017» أن لدى الكويت حاليا 722 مشروعا نشطا تبلغ قيمتها نحو 71,5 مليار دينار. وأشارت الدراسة إلى أن السوق ينمو بوتيرة ثابتة، حيث يركز معظم التمويل الحكومي على البنية التحتية والمرافق والإسكان كجزء من خطة التنمية الكويتية 2020.

وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي، قالت الشركة انه بعد أكثر من عامين سادت خلالهما أسعار النفط الضعيفة فضلا عن سلسلة كاملة من التحديات الاقتصادية الكبرى، فان سوق البناء والانشاءات في دول مجلس التعاون الخليجي اصبح في حاجة ماسة لسماع بعض الأخبار السارة، واشارت الى ما تتميز به بعض الأحداث والمشروعات الكبيرة المرتقبة في دبي وقطر من سمات مثل المواعيد النهائية المقررة لانجازها دون امكانية تأجيلها الى مواعيد لاحقة، في وقت تصبح فرص ضمان انجاز العمل المضمون ذات جاذبية بوجه خاص في غياب اليقين المتعلق بقطاع الانشاءات في المنطقة.

وختمت الشركة بالقول انه وان كانت دولتا الامارات وقطر تستحقان الاهتمام بأحداثهما الضخمة المقبلة، فيجب ألا يغيب عن البال التقدم المطرد الذي يتم إحرازه في أسواق مثل الكويت دون ان تكون مصحوبة بالصخب الاعلامي. وهذا بالضبط هو العمل الذي يحتاجه قطاع البناء في دول مجلس التعاون الخليجي من أجل ضمان الرخاء على المدى الطويل.

الذهب يقفز كملاذ آمن والأسهم اليابانية تتراجع

الأسواق العالمية ترتبك مع تصاعد التهديدات الأميركية لكوريا الشمالية

شهدت الأسواق العالمية حالة من الارتباك خلال الأيام الماضية مع تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، حيث تراجعت الأسهم اليابانية إلى أدنى مستوياتها في أربعة أشهر في ختام تعاملات الأسبوع الماضي.

وهبط مؤشر الأسهم اليابانية نيكي إلى مستوى 18335,63 نقطة، مسجلا أدنى مستوى إغلاق له منذ أوائل ديسمبر الماضي، كما انخفض شنغهاي الصيني بنحو بلغ 1٪ الى مستويات 3246 نقطة وهبط مؤشر سنغافورة بنسبة 0,53٪ إلى مستوي 3169 نقطة.

وسجل النفط الخام تراجع في تعاملات نهاية الأسبوع الماضي تراجعا بلغت نسبته 0,4٪ ليبلغ نحو 52,9 دولارا للبرميل.

وسجل الذهب ارتفاعات قوية في ختام تعاملات الأسبوع بلغت نحو 1٪ ليبلغ 1290 دولارا للأوقية، وارتفع المعدن الأصفر نحو 2,6٪ الأسبوع الماضي متجها نحو تحقيق أفضل أداء أسبوعي منذ يونيو وسط المخاوف المتعلقة بالتوترات في كوريا الشمالية والشرق الأوسط والتي واصلت الضغط على أسواق الأسهم.

وارتفع مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة تضم ست عملات رئيسية 0,4٪ بعدما كان قد تراجع 0,6٪ في أكبر هبوط في ثلاثة أسابيع.

ومقابل العملة اليابانية، استقر الدولار عند 109,10 ينات بعدما هبط إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر عند 108,73 ينات في أوائل المعاملات الآسيوية.

وخسر الدولار 1,75٪ أمام الين هذا الأسبوع في رابع أسبوع من خمسة يشهد فيه انخفاضا أمام العملة اليابانية مع الاتجاه لشراء الأخيرة التي تعد ملاذا آمنا وسط توترات متزايدة في آسيا وأوروبا.

وانخفض اليورو 0,5٪ إلى 1,0619 دولار بعدما لامس أعلى مستوياته في أسبوع في تعاملات الأسواق الخارجية، وزادت العملة الأوروبية الموحدة 0,23٪ أمام الدولار الأسبوع الماضي.

وفي الأسواق الأميركية هبط المؤشر داو جونز الصناعي 137,72 نقطة أو ما يعادل 0,67٪ إلى 20454,14 نقطة بينما تراجع المؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 15,92 نقطة أو 0,68٪ إلى 2329,01 نقطة ونزل المؤشر ناسداك المجمع 31,01 نقطة أو 0,53٪ إلى 5805,15 نقطة.

وحذرت الصين من ان «نزاعا يمكن ان ينشب في اي لحظة» في كوريا الشمالية، بعد تهديدات جديدة أطلقها دونالد ترامب ضد بيونغ يانغ.

ويشعر المستثمرون بالقلق إزاء الانتخابات الرئاسية القادمة في فرنسا واحتمال تحرك أميركا عسكريا في سورية وكوريا الشمالية بالإضافة إلى تصاعد التوتر مع روسيا.

نمو الودائع الحكومية يزيد تخمة السيولة بالقطاع المصرفي

«بيتك»: 3٪ نمو سنوي بودائع القطاع المصرفي إلى 40 مليار دينار

15٪ نمو بودائع الحكومة إلى 7 مليارات دينار

31 مليار دينار ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنمو 3٪

16٪ تراجع بودائع الخاص بالعملات الأجنبية إلى 3 مليارات دينار

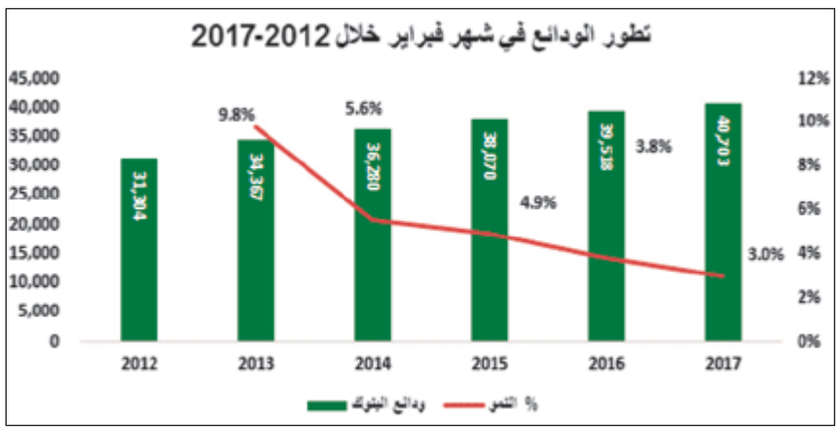

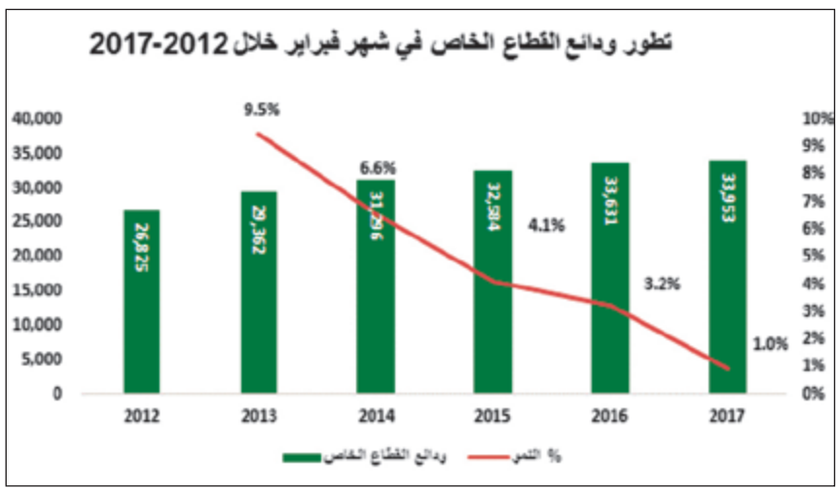

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن النمو السنوي في فبراير لإجمالي الودائع بالقطاع المصرفي الكويتي بلغ نحو 3٪، حيث سجلت الودائع نحو 40,7 مليار دينار خلال فبراير 2017، وذلك وفق آخر المعلومات التي يصدرها بنك الكويت المركزي.

وجاء النمو السنوي الذي تجاوز 1,2 مليار دينار مع ارتفاع سنوي لودائع القطاع الخاص بنسبة 1٪، كذلك زادت ودائع القطاع الحكومي بنسبة ملحوظة بنحو 14,7٪ في فبراير 2017.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، ارتفعت الودائع بنحو 0,2٪ في فبراير، وقد بلغت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع في فبراير 2017 نحو 83٪ متراجعة من نحو 85٪ في فبراير 2016، فيما تحسنت حصة ودائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع من 15٪ في فبراير 2016، إلى 17٪ في فبراير 2017.

ودائع الخاص

زادت ودائع القطاع الخاص في فبراير بنحو 1٪ وبحوالي 322 مليون دينار على أساس سنوي، وصولا إلى 33,9 مليار دينار، مقارنة مع 33,6 مليار دينار في فبراير 2016، في حين ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت نحو 0,5٪ عند المقارنة بنحو شهري مع 33,8 مليار دينار في يناير 2017.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وبلغت الودائع بالعملة المحلية نحو 31 مليار دينار في فبراير 2017، اي نحو 91,5٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص البالغة نحو 89,7٪ في فبراير 2016.

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في فبراير 54٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 52,4٪ في نفس الشهر من العام الماضي.

وارتفعت حصة الودائع تحت الطلب والتي تمثل نحو 23,6٪ في فبراير 2017 مقارنة مع 23,5٪ في فبراير 2016، وارتفعت حصة الودائع الادخارية في فبراير لنحو 14٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، مقارنة مع 13,8٪ من اجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في شهر فبراير 2016.

وارتفعت الودائع تحت الطلب إلى 8 مليارات دينار في فبراير مقابل 7,9 مليارات دينار في يناير 2017، أي بنسبة ارتفاع شهرية بلغت نحو 0,3٪ وما يعادل نحو 928 مليون دينار، وارتفعت ودائع الادخار إلى 4,7 مليارات دينار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 1,2٪ وبمقدار 57,7 مليون دينار عن 4,6 مليارات دينار في يناير من العام نفسه، وارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل بنحو 0,9٪ وصولا إلى 18,3 مليار دينار مقارنة مع 18,1 مليار دينار في يناير 2017.

الودائع الحكومية

تراجعت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية مسجلة 1,3٪ في فبراير 2017 مقارنة مع شهر يناير 2017، إذ بلغت 6,80 مليارات دينار في فبراير 2017 مقابل 6,84 مليارات دينار في يناير من نفس العام، أما على أساس المقارنة السنوية فقد زادت الودائع الحكومية بنسبة ملحوظة بلغت نحو 14,7٪ في فبراير 2017 مقارنة مع 5,9 مليارات دينار في فبراير 2016.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة تراجعت نسبيا إلى 96,9٪ في فبراير من إجمالي الودائع القطاع الحكومي مقارنة مع 97,5٪ من إجمالي القطاع الحكومي في فبراير 2016، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 3,1٪ مقارنة مع 2,5٪ في فبراير 2016.

كبار التنفيذيين بـ «كريدي سويس» يوافقون على خفض مكافآتهم 40٪

وكالات: وافق الرئيس التنفيذي لبنك «كريدي سويس» «تيجان ثيام» وكبار مديريه على خفيض مكافآتهم بنسبة 40٪ بعدما أثيرت ردود فعل مناهضة لمخطط دفع 78 مليون فرنك سويسري (77,6 مليون دولار) لهم.

وجاءت هذه المكافآت رغم تسجيل المصرف خسائر بلغت 2,7 مليار فرنك سويسري العام الماضي، وهو ما أثار انتقادات من مستشاري المستثمرين، الذين دعا بعضهم المساهمين للتصويت ضد المخطط في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك في 28 الجاري.

كما انتقد المخطط بشدة من قبل نائب البرلمان السويسري «توماس ميندر» وهو أحد أبرز الداعين لقانون يمنح المساهمين حق رفض الرواتب السخية لكبار التنفيذيين، والذي دعا بدوره مساهمي «كريدي سويس» لرفض هذا المخطط.

25,5 مليون دولار الدخل السنوي للرئيس التنفيذي لـ «بلاك روك»

المقر الرئيسي لشركة «بلاك روك» بالولايات المتحدة

تلقى الرئيس التنفيذي لـ «بلاك روك» «لاري فينك» حزمة أجر بقيمة 25,5 مليون دولار عن عام 2016، مع خفض الشركة لمكافآت الموظفين للمرة الأولى منذ عام 2011.

وحصل «فينك» مكافآت نقدية بقيمة 8 ملايين دولار ونحو 16,4 في صورة أسهم مؤجلة بعضها مرتبط بمستهدفات الأداء على المدى الطويل، كما تلقى راتبا بقيمة 900 ألف دولار ونحو 193 ألف دولار في صورة بدلات، وبشكل إجمالي انخفض إجمالي ما حصل عليه 1,2٪ عن عام 2015.

أما باستخدام طريقة حساب «بلاك روك» الخاصة والتي تختلف عن المطلوبة بموجب قواعد لجنة الأوراق المالية والبورصات المالية، فإن إجمالي تعويضات «فينك» انخفضت نحو 2٪ في العام الماضي بحسب أرقام.

هذا، ونجح أكبر صندوق في العالم لإدارة الأصول الذي يدير حاليا نحو 5,1 تريليونات دولار في إضافة 202 مليار دولار كتدفقات نقدية صافية العام الماضي.